



66

تقاطع المسارات ... "سندالمواطن" لا "الحزمة الاجتماعية" في ظل "خروج الأموال الساخنة" وصعود الدولار"

الباحث العمالي حسن البربري



تقاطع المسارات "سندالمواطن " لد "الحزمة الاجتماعية" في ظل "خروج الأموال الساخنة وصعود الدولار"

مقدمة

"اين الزيادة في الأجور في تلك الحزمة ؟ كان تساؤل لاحد العمال لي في معرض حديث حول الانتخابات النقابية المقبلة و عندما هممت بالإجابة لم اجد سوي وعد بالزيادة الحزمة الاجتماعية فلم اجد لا قيمة ولا توقيت لها بل انه لم يستدعي حتي المجلس القومي للأجور للاجتماع و عندما افصحت للعامل لذلك استدرك قائلاً حليلي بقة لما يقرؤوا الزيادة تكون الأسعار ضعف اللي احنا فيه " في الواقع لا يقرأ المواطن المصري المؤشرات الاقتصادية عبر جداول الأرقام الصادرة عن البنك المركزي المصري أو تقارير وزارة المالية المصرية بل يترجمها مباشرة إلى أسعار السلع وقدرته اليومية على الشراء وفي هذا الشتاء الاقتصادي الذي يبدو دافئاً على مستوى القرارات لكنه بارد الأثر على المعيشة تجد الحكومة نفسها عند مفترق طرق معقد تحاول فيه عمل توازن بين توسيع مظلة الحماية الاجتماعية كاستجابة عاجلة للضغوط المعيشية وبين الحفاظ على الاستدامة المالية باعتبارها شرطاً ضرورياً للاستمرار في مسار برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع المؤسسات الدولية.

فالحكومة اعلنت عن حزمة اجتماعية استثنائية تتجاوز قيمتها ٤٠,٣ مليار جنيهه تهدف إلى تخفيف العبء عن كاهل ملايين الأسر في توقيت دقيق تتصاعد فيه ضغوط المعيشة لكن بمجرد النظر الي الصورة العامة يظهر وضع مغاير تماماً وضع يتحدث عن ضرورة جمع السيولة من جيوب المواطنين أنفسهم عبر أداة مالية جديدة سميت "سند المواطن" بعائد مغري ظاهرياً لكنه في جوهره يعكس حاجة ملحة لتمويل عجز الموازنة وإدارة استحقاقات الدين المتراكمة وهنا تكمن المفارقة وهي كيف تعلن الحكومة عن خطة لخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي وفي الوقت ذاته تطلق أدوات استئدانة جديدة من الجمهور؟ وكيف توفر حماية اجتماعية في ظل أزمة ديون تتعمق فوائدها لتلتهم نحو ٩٢٪ من الإيرادات العامة؟

لا تقف الإشكالية عند هذا الحد من التناقض الداخلي بين "الإنفاق" و"التمويل" بل يمتد المشهد ليشمل متغيرات أعادت ترتيب أولويات السوق المالي فبينما اطلقت الحكومة سند المواطن كانت أسواق الصرف تشهد موجة تصاعدية جديدة للدولار الأمريكي متجاوزاً حاجز ٤٨ جنيهاً في البنوك التجارية بالتوازي مع تقارير رسمية أكدت خروج نحو ١,١٢ مليار دولار من محافظ "الأموال الساخنة" الاستثمارية، هذه المتغيرات كانت إشارة تحذيرية حول هشاشة الاعتماد على التمويل قصير الأجل ومدى تأثير القرار الاقتصادي المحلي بتقلبات المزاج الاستثماري العالمي والتوترات الجيوسياسية في المنطقة كما رصدت تقارير العربية بيزنس.

إن التقاء هذه **الخطوط الثلاثة** الحزمة الاجتماعية ك"مسكن" وسند المواطن ك"أداة تمويل" وضغط الدولار والأموال الساخنة ك"مخاطر خارجية" يخلق مشهد اقتصادي معقد يتطلب وقفة تحليلية تتجاوز التبريرات الرسمية إلى فحص الآثار الحقيقية على الأرض، فالسؤال لم يعد فقط عن مدى كفاية الـ ٤٠٠ جنيه الإضافية للأسرة أو عن جاذبية عائد الـ ١٧,٧٥٪ للمدخر بل السؤال الأعمق يدور حول "الثقة" و"العدالة" هل نحن أمام خطة متكاملة تنتشل الاقتصاد من دائرة العجز الهيكلي؟ أم أننا نشهد محاولة لإدارة أزمة سيولة عبر إعادة تدوير مدخرات المواطنين لتمويل عجز الموازنة بينما تظل الأسباب الجذرية للأزمة من تراجع الإنتاجية واختلال ميزان المدفوعات بعيدة عن نطاق المعالجة الجذرية؟

في هذا التقرير نحاول فك تشابك هذه الملفات المتداخلة ليس من خلال الأرقام فقط بل من خلال قراءة تأثيرها على الواقع المعيشي

الفصل الأول: الحزمة الاجتماعية.. أرقام الحماية وفجوة الواقع

عندما أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة عن الحزمة الاجتماعية الجديدة في منتصف يناير ٢٠٢٦ كانت العناوين الرئيسية في الصحف الرسمية تتحدث عن "دولة الرعاية" و"الحماية الاستثنائية"، بينما كانت استغاثات المواطنين تروي قصة أخرى مختلفة تماماً فجاءت الحزمة بقيمة إجمالية بلغت ٤٠,٣ مليار جنيه لتبدو كدفع مؤقت يحاول امتصاص صدمة ارتفاعات الأسعار المتتالية لكن السؤال الذي ظل معلقاً هل تمثل هذه الأرقام حماية حقيقية للدخل أم هي مجرد محاولة لامتصاص الغضب الاجتماعي عبر مسكنات زمنية محدودة؟

للإجابة علي هذا التساؤل يجب أولاً النظر إلى الحزمة نفسها التي توزعت على عدة محاور حاولت الحكومة من خلالها تغطية شرائح متعددة من الفئات الهشة، فالمحور الأبرز كان دعم البطاقات التموينية حيث تقرر صرف ٤٠٠ جنيه إضافية لنحو ١٠ ملايين أسرة خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٦ تزامناً مع شهر رمضان المبارك وبجانب ذلك خصصت الدولة ٤ مليار جنيه لزيادة معاشات مستحقي برنامج "تكافل وكرامة" لنحو ٥,٢ مليون أسرة بالإضافة إلى ٦ مليار جنيه لدعم المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في الريف و٤ مليار جنيه أخرى لدعم سعر توريد القمح للمزارعين بجانب مخصصات صحية وقوائم انتظار بقيمة تقارب المليارات المتبقية من إجمالي الحزمة، وفقاً لتصريحات وزارة المالية.

المنطق الحكومي وراء الأرقام:

في تصريحات رسمية لوزير المالية ولجنة التخطيط بالبرلمان تم تبرير هذه الحزمة المالية بأنها "ضرورة حتمية" لحماية المكتسبات الاجتماعية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والحاجة الأبرز التي ساقها المسؤولون هي أن هذه الحزمة ممولة من فوائض إيرادات غير متوقعة وليست من الاقتراض المباشر حيث أشارت التقارير إلى تحسن إيرادات قناة السويس وزيادة التحصيل الضريبي من القطاعات غير التقليدية وبعض العوائد غير البترولية هذا التبرير كان يهدف إلى طمأنة الأسواق والمؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) بأن الدولة لا تزال ملتزمة بضبط العجز الكلي للموازنة، وأنها لا تضحى بالاستدامة المالية من أجل الشعبية المؤقتة.

على أرض الواقع تظهر فجوة عميقة بين "القيمة الاسمية" للدعم و"القوة الشرائية" الفعلية فإذا ما قمنا بعملية حسابية بسيطة بعيداً عن الخطابات الرسمية سنجد أن الـ ٤٠٠ جنيه الإضافية للأسرة والتي تم الترويج لها كـ "هدية رمضان" قد لا تكفي لمواجهة الفجوة التضخمية في سلة الغذاء الأساسية فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن معدلات تضخم السلع الغذائية لا تزال تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ في قطاعات عديدة، ما يعني أن الزيادة في الأسعار خلال الأشهر السابقة قد التهمت بالفعل قيمة أي زيادة نقدية مشابهة فمثلاً إذا كانت الأسرة تنفق ٢٠٠٠ جنيه شهرياً على الغذاء فإن التضخم وحده يرفع هذه الفاتورة إلى ٢٥٠٠ جنيه مما يجعل الـ ٤٠٠ جنيه الإضافية تسد فقط جزء بسيط من تلك الفجوة ولا تعيد القوة الشرائية إلى مستوياتها قبل التعويمات السابقة.

إشكالية الاستهداف وقواعد البيانات:

النقطة الثانية تتعلق بـ "دقة الاستهداف" حيث اعتمدت لحكومة بشكل كبير على قواعد بيانات برنامج "تكافل وكرامة" والبطاقات التموينية الحالية ورغم جهود الدولة في تحديث هذه القواعد إلا أن الواقع يشير إلى وجود فجوة تسمى "الفقراء الجدد" فهناك شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة الدنيا والعاملين بالقطاع غير الرسمي والموظفين ذوي الدخل الثابتة الذين سقطوا تحت خط الفقر خلال العامين الماضيين بسبب إجراءات تحرير سعر الصرف ورفع الدعم عن الطاقة لكنهم لا يظهرون في قواعد البيانات المخصصة للدعم النقدي المباشر هؤلاء يجدون أنفسهم خارج مظلة الـ ٤٠٠ جنيه بينما يتحملون نفس أعباء التضخم مما يخلق شعور بعدم العدالة التوزيعية.

المسكن مقابل العلاج

ربما تكون النقطة الأكثر أهمية هي الطبيعة "المؤقتة" للحزمة فقد تم تحديد مدة زمنية لصرف هذه الدعم الإضافي تنتهي في يونيو ٢٠٢٦ مما يجعلها إجراء موسمي وليس هيكلي فإن الحماية الاجتماعية الحقيقية لا تأتي عبر منح موسمية بل عبر إصلاح هيكل الأجور فطالما أن الحد الأدنى للأجور لا يرتبط بمؤشر تضخم حقيقي وطالما أن فجوة الأجور بين القطاع الحكومي والخاص تتسع ستظل الحاجة إلى حزم اجتماعية طارئة في كل مرة ترتفع فيها الأسعار فالحزمة الحالية تعالج عرض الأزمة (انخفاض الدخل المتاح) لكنها لا تلمس جوهر الأزمة (تراجع الإنتاجية واختلال هيكل الصادرات واعتماد الاقتصاد على الاستيراد).

بهذا التحليل، نرى أن الحزمة الاجتماعية رغم حسن نيتها الظاهر تظل أداة لإدارة الوضع الراهن وليس للخروج منه وهي هنا تتقاطع مع المشكلة الأكبر من أين ستأتي الدولة بالموارد لاستمرار هذه الحماية في ظل أعباء دين متصاعدة؟

الفصل الثاني "سند المواطن" .. هندسة دين أم ادخار آمن؟

بينما كانت الأسر المصرية تتلقى رسائل نصية عبر الهواتف المحمولة تفيد باستحقاق الدعم التمويني الإضافي كانت نافذة أخرى من نوافذ الحكومة المالية تفتح أبوابها على مصراعيها لكن هذه المرة لا لصرف المال بل لجمعه ففي خطوة متزامنة مع الإعلان عن الحزمة الاجتماعية أطلق البريد الحكومي أداة تمويلية جديدة حملت اسم شعبي هو "سند المواطن" في محاولة واضحة لربط المواطن العادي مباشرة بملف الدين العام بعد سنوات من الاعتماد شبه الكلي على البنوك والمؤسسات المالية في تمويل عجز الموازنة.

تأتي تفاصيل هذا السند بأرقام تبدو للوهلة الأولى مغرية في بيئة اقتصادية تعاني من شح السيولة النقدية لدى الطبقة المتوسطة فقد حددت وزارة المالية العائد الشهري الثابت عند ١٧,٧٥٪ صافي من الضرائب لمدة استثمارية تبلغ ١٨ شهراً مع تحديد حد أدنى للاشتراك بـ ١٠ آلاف جنيه وحد أقصى بـ ٣٠ ألف جنيه للفرد الواحد على أن يكون الطرح متاح للأفراد فقط دون الشخصيات الاعتبارية وفي تصريحات إعلامية واسعة روجت الأجهزة الرسمية ومنصات الأخبار الاقتصادية المتخصصة مثل تقارير العربية بيزنس لهذا الإصدار على أنه أداة للشمول المالي تهدف إلى جذب المدخرات الصغيرة من القرى والمناطق الريفية التي يغطيها البريد المصري بعيداً عن الدوائر البنكية التقليدية في المدن الكبرى.

الرواية الرسمية... تنويع المصادر وتخفيف الضغط

الحجة الاقتصادية التي ساقها المسؤولون وراء إطلاق "سند المواطن" تركز على ضرورة "تنويع مصادر تمويل الدين" فطوال السنوات الماضية اعتمدت الحكومة بشكل كثيف على البنوك المحلية في شراء أذون الخزانة قصيرة الأجل ما رفع تكلفة الفرصة البديلة للإقراض حيث امتصت الدولة السيولة التي كان من الممكن أن تذهب لتمويل القطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية. من هذا المنطلق، يرى صانعو القرار أن جذب مدخرات الأسر مباشرة يُعد حل فالمواطن يحصل على عائد ثابت ومضمون سيولة شهرية الحكومة تحصل على تمويل بأجل متوسط (١٨ شهر) يخفف من ضغط الاستحقاقات الدورية لأذون الخزانة ذات الأجل القصيرة (٣ إلى ٦ أشهر) كما أن هناك رهان على أن هذا السند قد يمتص جزء من السيولة النقدية التي كانت تتجه نحو السوق الموازية للدولار أو سوق الذهب مما يدعم استقرار سعر الصرف بشكل غير مباشر.

لكن وراء الهندسة المالية تكمن معادلة اقتصادية أكثر تعقيداً

إذا ما انتقلنا من خطاب التسويق المالي إلى تحليل الجدوى الاقتصادية الحقيقية للمدخر الصغير نجد أنفسنا أمام إشكالية العائد الحقيقي، فبينما يلمع الرقم الاسمي للعائد عند ١٧,٧٥٪ فإن الواقع التضخمي يروي قصة مختلفة فوفقاً لبيانات التضخم الفعلي في سلع الغذاء الأساسية خلال الربع الأول من ٢٠٢٦ والتي لا تزال تتجاوز ٢٥٪ إلى ٣٠٪ في العديد من المؤشرات غير الرسمية فإن المدخر الذي يقرر الاستثمار في هذا السند هو في الحقيقة يحقق عائد اقل لأن قيمة أصل المال تتآكل سنوياً بنسبة قد تصل إلى ١٠٪، مما يعني أن الحكومة تفتقر من المواطنين بفائدة اسمية عالية لكن القيمة الحقيقية لما ستسده لهم بعد ١٨ شهر ستكون أقل بكثير من القوة الشرائية للأموال وقت الإيداع ويصف بعض الخبراء الاقتصاديين هذه الآلية بأنها ضريبة تضخمية ضمنية تفرض على الطبقة المتوسطة التي تحاول الادخار تمويل عجز الموازنة بخسارة قيمة أموالها الحقيقية.

من يمول العجز؟.. دوامة الفوائد

النقطة الأكثر حساسية في ملف سند المواطن تتعلق بوجهة هذه الأموال بمجرد دخولها خزينة الحكومة فبيانات وزارة المالية تشير إلى أن خدمة الدين (سداد الفوائد فقط) استحوذت على نحو ٩٢٪ من الإيرادات العامة في فترات سابقة من العام المالي الحالي هذا الرقم الضخم يضعنا أمام سؤال جوهري هل أموال المواطنين التي يتم جمعها عبر السند ستذهب لتمويل مشروعات منتجة تدر دخل جديد يبرر هذا الدين؟ أم أنها ستذهب لسداد فوائد ديون سابقة في دوامة لا نهاية لها؟

تكمن الإجابة على هذا التساؤل انه طالما أن الهيكل الاقتصادي لا يزال يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري واعتماد كبير على الاستيراد فإن أي تمويل جديد حتى لو جاء من مدخرات الأسر يذهب في الغالب لسد الفجوة التمويلية الجارية وتمويل الفوائد المستحقة على الديون القديم هذا يعني أن "سند المواطن" ليس أداة لخفض الدين بقدر ما هو أداة لإدارة سيولته وإعادة هيكلة مصادره من بنوك إلى أفراد ومن عملات أجنبية (أموال ساخنة) إلى عملة محلية.

التأثير على السيولة الاستهلاكية والاستثمارية

هناك يعدد آخر لا يجب اهماله وهو تأثير سحب مدخرات الأسر على الاقتصاد الحقيقي فمبلغ يتراوح بين ١٠ إلى ٣٠ ألف جنيه قد يمثل للأسرة المتوسطة إما رأس مال لمشروع صغير أو

تكلفة لعلاج خاص أو مصروفات تعليم للأبناء أو حتى سيولة استهلاكية تحرك السوق عندما تتجه هذه الأموال إلى "سند مواطن" لتمويل عجز حكومي فإنها تخرج مؤقتاً من دائرة التداول الاقتصادي المنتج وفي بيئة تضخمية قد يكون القرار العقلاني للمواطن هو "الاستهلاك الوقائي" (شراء سلع قبل ارتفاع أسعارها) أو الاستثمار في أصول عينية (ذهب/عقار)، وليس الادخار في أداة مالية يخسر فيها القيمة الحقيقية لذلك فإن نجاح هذا السند يعتمد بشكل كبير على الثقة المواطن في الحكومة و قدرتها علي الحفاظ علي قيمة الجنيه

الربط مع المتغير الخارجي

ولا يمكن فهم إطلاق "سند المواطن" بمعزل عن مشهد خروج نحو ١,٢ مليار دولار من الأموال الساخنة خلال الأسابيع نفسها هنا تظهر الاستراتيجية بوضوح و هي محاولة استبدال تمويل خارجي متقلب ومكلف (الأموال الساخنة وحملات السندات الدولية) بتمويل داخلي أكثر استقراراً (مدخرات المواطنين) لكن هذا البديل الداخلي له ثمنه وهو تحميل المواطن المحلي عبء تمويل الدولة بدلاً من المستثمر الأجنبي وفي ظل ظروف معيشية صعبة يظل أيضاً السؤال مفتوح حول مدى استدامة هذه الآلية وهل يمكن للادخار المحلي وحده أن يغطي فجوة تمويلية كانت تملؤها مليارات الدولارات من الخارج؟

من هذه الزاوية نجد أن "سند المواطن" ليس مجرد أداة ادخارية بل هو قطعة في بازل مالية معقدة للموازنة بين حاجة الدولة للسيولة وقدرة المواطن على الادخار في ظل تضخم مرتفع، هذه المعادلة لا تحدث في فراغ بل هي تتأثر بشدة برياح الاقتصاد العالمي وتقلبات سعر الصرف

الفصل الثالث الدولار والأموال الساخنة

بينما كانت أقلام المحللين الاقتصاديين تنهي فصولها عن "سند المواطن" و"الحزمة الاجتماعية"، كان السوق المالي المصري يستقبل إشارات من الخارج تعيد تعريف قواعد اللعبة برمتها ففي خلال شهر فبراير شهدت شاشات البنوك المصرية الدولار الأمريكي يتسلق سلم الأسعار تدريجياً متجاوزاً حاجز الـ ٤٨ جنيهاً في البنوك التجارية بينما كانت تقارير البنك المركزي المصري تؤكد خروج نحو ١,٢ مليار دولار من محافظ الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيما يعرف بـ "الأموال الساخنة" هذه المتغيرات الخارجية لم تكن مجرد حركات فنية في بورصة الأوراق المالية بل كانت رسائل واضحة حول مدى هشاشة الاعتماد على التمويل قصير الأجل ومدى تأثير القرار الاقتصادي المحلي بتقلبات المزاج الاستثماري العالمي والتوترات الجيوسياسية في منطقة ملتعبة.

أولاً: الأرقام المحدثة.. خريطة الواقع في فبراير ٢٠٢٦

قبل الغوص في التحليل، يجب أن نرصد بدقة الأرقام التي تشكل خلفية هذا الفصل لأنها المفتاح لفهم حجم التأثير

المؤشر	القيمة المحدثة	المصدر/التاريخ
سعر الدولار (الرسمي)	47.85 جنيه شراء / ٤٧,٩٥ جنيه بيع	البنك المركزي 25 - فبراير ٢٠٢٦

المصدر/التاريخ	القيمة المحدثة	المؤشر
بيانات البنوك - ٢٥ فبراير ٢٠٢٦	48.15 جنيهه بيع 48.00 (CIB) جنيهه (الأهلي/مصر)	سعر الدولار (البنوك التجارية)
البنك المركزي - يناير ٢٠٢٦	50.1~مليار دولار	الاحتياطي النقدي الأجنبي
تقارير البنك المركزي - سبتمبر ٢٠٢٥	45~مليار دولار	حجم الأموال الساخنة (إجمالي)
بيانات تدفقات المحفظة - فبراير ٢٠٢٦	1.2~مليار دولار	صافي الخروج الأخير
وزارة المالية - يناير ٢٠٢٦	40.3مليار جنيهه (موزعة على ٦ محاور)	الحزمة الاجتماعية
نشرة الإصدار - فبراير ٢٠٢٦	17.75% صافي شهرياً، لمدة ١٨ شهراً	عائد "سند المواطن"
تقارير ميدانية ونقابية - فبراير ٢٠٢٦	(25-30% مؤشرات غير رسمية للسلع الأساسية)	التضخم الغذائي الفعلي
وزارة المالية - نصف أول ٢٠٢٦/٢٠٢٥	92%~من الإيرادات العامة تذهب للفوائد	خدمة الدين/الإيرادات

هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات بل هي مفاتيح لفهم العلاقة بين "الدعم المحلي" و"الضغط الخارجي".

ثانياً كيف يؤثر خروج ١,٢ مليار دولار على الحزمة الاجتماعية؟

لنفترض مثلاً أن أسرة مصرية متوسطة تلقت الـ ٤٠٠ جنيه إضافية من الحزمة الاجتماعية في نفس اللحظة كان خروج ١,٢ مليار دولار من الأموال الساخنة يمارس ضغطاً على الجنيه المصري مما دفع سعر الدولار للارتفاع من ٤٧,٥٠ إلى ٤٨,١٥ جنيه في غضون أسابيع، هذا الارتفاع البسيط في الظاهر له تأثير مباشر على الواردات فمصر تستورد نحو ٦٠-٧٠٪ من احتياجاتها الغذائية والدوائية فكل ارتفاع في سعر الدولار يرفع تكلفة هذه الواردات مما ينعكس أثره في :-

- تآكل قيمة الدعم

إذا كان التضخم الناتج عن ارتفاع الدولار يرفع فاتورة الغذاء للأسرة بنسبة ٣-٥٪ شهرياً لذا سنجد الـ ٤٠٠ جنيه الإضافية قد تُستهلك في تعويض جزء بسيط من هذه الزيادة قبل أن تشعر الأسرة بأي تحسن حقيقي في مستوى معيشتها.

- ضغط على السوق

حتى الخروج المحدود (١,٢ مليار من إجمالي ٤٥ مليار) يخلق حالة من الترقب مما قد يدفع بعض المستوردين والمواطنين لـ شراء وقائي للدولار مما يعزز اتجاه الصعود في سعر الصرف

ثالثاً الأموال الساخنة.. نعمة مؤقتة أم نقمة هيكلية؟

لفهم عمق الإشكالية يجب أن نعود لطبيعة الأموال الساخنة نفسها هذه الأموال هي استثمارات قصيرة الأجل (أذون خزانة - سندات حكومية) حقيقي ان استمرارها يدعم سعر الصرف الا ان خروجها يفعل العكس و قد حضرنا مشهد مثل ذلك من قبل فتلك الأموال تجذبها العوائد المرتفعة لكنها بطبيعتها شديدة الحساسية لأي إشارة سلبية كتغير في أسعار الفائدة العالمية او توتر جيوسياسي أو حتى مجرد تغيير في تصنيف المخاطر السيادية

رابعاً "سند المواطن" كبديل استراتيجي.. هل ينجح في امتصاص الصدمة؟

هنا تبرز الحكمة الظاهرة وراء توقيت إطلاق "سند المواطن" بالتوازي مع موجة خروج الأموال الساخنة تبدو الاستراتيجية كالتالي محاولة استبدال تمويل خارجي منقلب (دولاري قصير الأجل حساس للمخاطر) بتمويل داخلي أكثر استقراراً نسبياً (جنيه مصري، متوسط الأجل، مرتبط بمدخرات الأسر). لكن هذا البديل الداخلي له ثمنه الاقتصادي والاجتماعي:

من يربح؟ الدولة تحصل على سيولة محلية تخفف اعتمادها على الخارج وتطيل آجال الاستحقاق مما يريح إدارة الدين.

من يخسر؟ المدخر الصغير الذي يحقق عائد حقيقي بالسالب (١٧,٧٥٪ عائد اسمي مقابل ٢٥-٣٠٪ تضخم فعلي) مما يعني تآكل قيمة مدخراته.

من يتأثر؟ الاقتصاد الحقيقي حيث تخرج سيولة كانت يمكن أن تذهب للاستهلاك المنتج أو الاستثمار في مشروعات صغيرة بدلا من تمويل عجز موازنة لا يولد نموا حقيقيا.

خامساً: اختبار الثقة في بيئة مضطربة

نجاح "سند المواطن" في جذب المدخرات يعتمد على ثقة المواطن في أن الجنيه لن يفقد قيمته بشكل كبير خلال الـ ١٨ شهراً القادمة، اما نجاح الحزمة الاجتماعية في تحقيق هدفها يعتمد على ثقة المستفيد في أن الـ ٤٠٠ جنيه ستكفيه فعليا ولن تأكلها موجة تضخمية جديدة واستقرار سعر الصرف يعتمد على ثقة المستثمر الأجنبي في أن البيئة الاستثمارية المصرية قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

والسؤال الأخطر الذي يطرحه ارتفاع الدولار وخروج الأموال الساخنة في نفس توقيت الحزمة الاجتماعية وإصدار السند هل يمكن لأدوات التمويل المحلي أن تعوّض تقلبات التمويل الخارجي في بيئة جيوسياسية مضطربة دون تحميل المواطن المحلي فاتورة مزدوجة فاتورة التضخم وفاتورة تمويل العجز؟

الفصل الرابع المعضلة الهيكلية... لماذا نعيد تدوير الأزمة بدلاً من معالجتها؟

بعد أن استعرضنا في الفصول السابقة تفاصيل الحزمة الاجتماعية كأداة للحماية و"سند المواطن" كأداة للتمويل وتأثير الدولار والأموال الساخنة كمتغير خارجي ضاغط حان الوقت الآن لوقفات تأمل أعمق لماذا نجد أنفسنا في كل جولة إصلاحية نعيد نفس المعادلة؟ دعم مؤقت هنا أداة دين جديدة هناك وقلق دائم من تقلبات سعر الصرف فالمشكلة ليست في نقص الأدوات أو سوء النوايا بل في أن السياسات الحالية تعالج "أعراض" الأزمة المالية دون الجراحة اللازمة لـ "أسبابها" الهيكلية.

أولاً دائرة العجز الهيكلية.. عندما تكون الإيرادات أقل من الالتزامات

لنفترض أن الدولة المصرية كأسرة كبيرة هذه الأسرة لديها دخل شهري (الإيرادات العامة من ضرائب وجمارك وعوائد) ولديها مصروفات ثابتة (رواتب الموظفين ودعم الطاقة وفوائد الديون والإنفاق على الصحة والتعليم) المشكلة تبدأ عندما تكتشف هذه الأسرة أن مصروفاتها الثابتة تتجاوز دخلها حتى قبل أن تنفق جنيهاً واحداً على أي مشروع تنموي جديد هذا هو "العجز الهيكلية" في الموازنة، البيانات الرسمية تؤكد هذه الصورة فخدمة الدين (أي سداد الفوائد فقط دون أصل الدين) استحوذت على نحو ٩٢٪ من الإيرادات العامة في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وفقاً لتقارير وزارة المالية هذا يعني أن كل جنيه يدخل خزينة الدولة يذهب ٩٢ قرشاً منه لسداد فوائد ديون سابقة ولا يتبقى سوى ٨ قروش فقط للإنفاق الجاري على رواتب وخدمات واستثمارات في مثل هذه البيئة أي حزمة اجتماعية جديدة أو أي مشروع بنية تحتية لا يمكن تمويله إلا عبر أحد مسارين إما زيادة الضرائب (مما يضغط على المواطنين والقطاع الخاص) أو اللجوء للاقتراض الجديد (مما يعمق دائرة الدين).

وهنا تكمن المعضلة كيف تخرج من دائرة العجز وأنت مقيد بخدمته؟ الإجابة الرسمية تكمن في "النمو الاقتصادي" إذا نما الناتج المحلي الحقيقي بمعدل يفوق نمو الدين ستخفص نسبة الدين/الناتج تلقائياً لكن النمو الحقيقي يحتاج لاستثمارات منتجة والاستثمارات المنتجة تحتاج بيئة جاذبة والبيئة الجاذبة تحتاج لاستقرار كلي... وهكذا ندور في حلقة قد تطول.

ثانياً الدين بين التمويل والاستهلاك.. أين يذهب المال؟

النقطة الأكثر إثارة للجدل في ملف الدين العام تتعلق بـ "وجهة الأموال المقترضة" فحين تقترض الدولة ١٠٠ مليار جنيه عبر "سند المواطن" أو أذون الخزانة أين تذهب هذه المليارات؟

السيناريو المثالي: تذهب لتمويل مشروعات بنية تحتية (طرق، موانئ، طاقة متجددة) أو استثمارات في قطاعات إنتاجية (صناعة، زراعة، تكنولوجيا) تخلق فرص عمل وتزيد الصادرات وتولد دخل يبرر هذا الدين ويسدد نفسه ذاتياً مع الوقت، لكن الواقع الحالي يشير وفقاً لبيانات وزارة المالية إلى أن الغالبية العظمى من التمويل الجديد يذهب لسداد استحقاقات ديون سابقة (إعادة تدوير الدين) وتمويل العجز الجاري في الموازنة هذا يعني أن الدولة تقترض اليوم لسداد ديون الأمس دون أن يولد هذا الاقتراض دخل يسهل سداد ديون الغد.

هذه المعادلة تحمل ظلماً مزدوجاً فمن جهة لأنها تحمل الأجيال الحالية والمقبلة عبء ديون لم تُستخدم في بناء مستقبلهم ومن جهة أخرى لأنها تحول موارد كان يمكن توجيهها لتحسين الأجور والخدمات الاجتماعية إلى مجرد "وقود" لدورات الفوائد التي تستفيد منها في الغالب شريحة محدودة من كبار المودعين والمؤسسات المالية.

ثالثاً الإنتاجية والصادرات في معادلة الإصلاح

إذا كان العجز الهيكلي هو العرض فإن تراجع الإنتاجية واختلال هيكل الصادرات هو المرض الكامن فمصر تستورد نحو ٦٠-٧٠٪ من احتياجاتها من السلع الغذائية والسلع الوسيطة اللازمة للصناعة بينما تعتمد صادراتها بشكل كبير على سلع أولية قليلة القيمة المضافة (نפט - غاز - منتجات زراعية خام) هذا الخلل الهيكلي في الميزان التجاري يجعل الاقتصاد المصري شديد الحساسية لتقلبات سعر الصرف ومع كل ارتفاع في الدولار يرفع فاتورة الواردات مما يغذي التضخم فيؤدي الي ضعف في القوة الشرائية يستتبعه بالضرورة انخفاض الادخار المحلي مما يزيد الحاجة للاقتراض... وهكذا.

كسر هذه الحلقة المفرغة لا يأتي عبر أدوات مالية جديدة فقط بل يحتاج لـ "ثورة إنتاجية" حقيقية دعم الصناعة الوطنية ربط التعليم باحتياجات سوق العمل تحفيز الابتكار وتسهيل بيئة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل عمود الفقرات في خلق فرص العمل.

رابعاً الأجور والدخل.. الحلقة المفقودة في الحماية الاجتماعية

كل حديث عن الحزم الاجتماعية يفترض ضمناً أن الحل يكمن في "تحويلات نقدية" من الدولة للمواطن لكن السؤال الجذري لماذا يحتاج المواطن أصلاً لهذه التحويلات؟ لأن دخله الحقيقي (أجره) لم يعد يكفي لتغطية احتياجاته الأساسية في ظل تضخم مرتفع فإصلاح هيكل الأجور ليس رفاهية بل هو استثمار في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي فعندما يرتبط الحد الأدنى للأجور بمؤشر تضخم حقيقي يقل اعتماد العامل على الدعم الحكومي الطارئ، عندما تنقلص فجوة الأجور بين القطاع الحكومي والخاص سيقل هروب الكفاءات ويزيد الإنتاج، عندما يحصل العامل على أجر لائق تتحسن قدرته الشرائية مما ينشط الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يحفز الاستثمار المنتج.

الحزم الاجتماعية المؤقتة ضرورية كـ "شبكة أمان" في أوقات الصدمات الحادة لكنها لا تغني عن إصلاح هيكلية في سياسات الدخل يضمن للمواطن كرامة دائمة وليس مجرد إعانة موسمية.

الفصل الخامس نحو سياسات اقتصادية أكثر استقراراً وعدالة

بعد رحلة تحليلية امتدت عبر خمسة فصول، غصنا فيها في تفاصيل الحزمة الاجتماعية، وفكنا هندسة "سند المواطن"، وربطنا المتغيرات الخارجية بسياسات الدين المحلي، حان الوقت الآن لالتقاط الأنفاس وطرح سؤال الختام: أين نقف الآن، وإلى أين نريد أن نذهب؟

لا يقدم هذا التقرير نفسه كحكم نهائي على سياسات الحكومة، فالأمر أعقد من أن يُختزل في "صح" أو "خطأ". لكنه يحاول أن يضع بين يدي القارئ - سواء كان صانع قرار، أو باحثاً، أو عاملاً بسيطاً يتأثر بهذه السياسات - خريطة تحليلية تساعد على فهم التداعيات الحقيقية للقرارات الاقتصادية، وتطرح بدائل عملية قد تساهم في تحويل مسار الأزمة من "إدارة سيولة" إلى "خلق قيمة حقيقية".

أولاً: خلاصة تحليلية

إذا أردنا تلخيص أهم الاستنتاجات التي خرجنا بها من هذا التقرير في جملة واحدة، فستكون: السياسات الحالية تعمل علي "إدارة الأزمة" لكنها غير كافية لـ "إنهاء الأزمة".

- الحزمة الاجتماعية (٣,٤٠ مليار جنيه) تهدف كـ "صمام أمان" مؤقت يخفف صدمة التضخم لكنها لن تحقق عدالة دائمة طالما ظلت منحاً موسمية لا تعالج تآكل الأجور الهيكلي.
- "سند المواطن" (عائد ١٧,٧٥٪) أداة جديدة فنياً لتنويع مصادر تمويل الدين لكنها تحمل تكلفة خفية على المدخر الصغير في بيئة تضخمية تتجاوز ٢٥-٣٠٪ للسلع الأساسية، مما يعني عائداً حقيقياً منخفض.
- ارتفاع الدولار (+٤٨ جنيه) وخروج الأموال الساخنة (٢,١ مليار دولار) كشف هشاشة الاعتماد على التمويل الخارجي قصير الأجل، وأعاد التساؤل حول مدى استدامة سياسات تعتمد على متغيرات خارجة عن السيطرة المحلية.
- المعضلة الهيكلية عجز الموازنة ليس مشكلة سيولة بل مشكلة إنتاجية طالما أن الاقتصاد يستورد أكثر مما يصدر وطالما أن الأجور لا تواكب التضخم ستظل الحاجة لأدوات الطوارئ قائمة.

ثانياً: توصيات عملية

نطرح هنا مجموعة من التوصيات:

- ١- **على مستوى الحزم الاجتماعية والحماية الاجتماعية**
 - تحديث قواعد البيانات بشكل استباقي وإنشاء آلية مرنة تسمح بإدراج "الفقراء الجدد" الذين سقطوا تحت خط الفقر بسبب إجراءات الإصلاح عبر تعاون مع النقابات والجمعيات الأهلية للوصول للفئات غير المسجلة.
 - ربط الدعم ببرامج تشغيل بتحويل جزء من الحزم النقدية إلى برامج "دعم مشروط بالعمل" أو "تدريب مهني"، خاصة للشباب والعاطلين مما يحقق حماية اجتماعية ويزيد العرض من العمالة المدربة في آن واحد.
 - مراجعة دورية للقيمة الحقيقية عن طريق إنشاء لجنة فنية مستقلة تقيم كل ٦ أشهر القوة الشرائية الفعلية للدعم النقدي مقارنة بالتضخم وتقتراح تعديلات فورية لضمان عدم تآكل القيمة الحقيقية للمساعدة.
- ٢- **على مستوى الأجور**
 - آلية ربط الأجور بالتضخم اقتراح تعديلي على قانون العمل يربط الحد الأدنى للأجور بمؤشر تضخم سلة الغذاء والدواء مع مراجعة دورية لتقليل الاعتماد على الحزم الطارئة.
 - حوار ثلاثي حول سياسة الأجور وتفعيل دور المجلس الأعلى للأجور بمشاركة حقيقية لممثلي العمال المستقلين لوضع سياسة أجور متوازنة تحمي القوة الشرائية.
 - دعم التفاوض الجماعي تسهيل إجراءات التفاوض الجماعي على مستوى المنشآت والقطاعات لتمكين العمال من المطالبة بتحسينات أجور تتفق مع إنتاجية القطاع وقدرة المنشأة.

٣- على مستوى الشفافية والحوكمة

- نشرة مبسطة للمواطن بإصدار نشرة ربع سنوية بلغة بسيطة تشرح للمواطن العادي من أين تأتي أموال الحزمة الاجتماعية؟ أين تذهب أموال السند؟ ما هو تأثير التضخم على قيمة مدخراته؟ هذه الشفافية تبني الثقة وتقلل الشائعات.
- مراقبة مجتمعية مستقلة عن طريق إشراك مؤسسات مستقلة في مراقبة كفاءة إنفاق الحزم الاجتماعية ونشر تقارير دورية عن النتائج الميدانية لضمان وصول الدعم لمستحقيه وتقليل الهدر.

وإذ أختتم هذا التقرير أعود لسؤال العامل الذي بدأنا به "حليلي لما يقرؤا الزيادة تكون الأسعار ضعف اللي احنا فيه" مهمتنا كنقابين وباحثين ليست فقط رصد الأرقام بل العمل على أن تكون الزيادة في الدخل الحقيقي سابقة لارتفاع الأسعار لا لاحقة لها."

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الرسمية الحكومية

- وزارة المالية المصرية، بيانات الموازنة العامة للدولة وتقارير الدين العام (يناير - فبراير ٢٠٢٦) www.mof.gov.eg
- البنك المركزي المصري، نشرات أسعار الصرف، بيانات الاحتياطي النقدي الأجنبي، وتقارير الاستقرار المالي (فبراير ٢٠٢٦) www.cbe.org.eg.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ومعدلات التضخم (يناير - فبراير ٢٠٢٦) www.capmas.gov.eg.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، بيانات إصدارات الأدوات المالية والسندات الحكومية www.fra.gov.eg

ثانياً: المؤسسات الدولية

- صندوق النقد الدولي، تقارير مراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وبيانات التمويل www.imf.org/en/Countries/EGY (2025-2026)

ثالثاً: البيانات المصرفية

- البنك الأهلي المصري وبنك مصر، بيانات أسعار صرف العملات الأجنبية في البنوك التجارية (٢٥ فبراير ٢٠٢٦) www.nbe.com.eg | www.banquemisr.com
- البنك التجاري الدولي (CIB)، مؤشرات السوق المالي وأسعار الصرف (فبراير ٢٠٢٦) www.cibeg.com.eg

رابعاً: التقارير الإعلامية والتحليلية

- شبكة العربية بيزنس، تغطيات خاصة حول "سند المواطن"، الحزمة الاجتماعية، وتدفعات الأموال الساخنة (تقارير فهمية زايد - يناير ٢٠٢٦) www.alarabiya.net/aswaq